

بن الشهداء قال قال ابن سيرين سئل الحسن بن سعيد عن حديث العقيقة
فالتف قال من سئمت حكم الصبي بين الماشركين واليهما السنديهما وغيره
والتعليق الواقع فيهما وفي غيرها الماشركين شرط صاحب الصبي من وغيره
الكلام فيه الى ان العدد ليس بشرط عند واحد منها حسن بيانه
الحكم فيهما السائبة يرتفع من اجاب الا حاد لسموها وجدلتها او شعوف
تقوم في الصحيح ام لا فقول له واقطع بصحة ما قد اسند اي ان الذين
اورده اليه ادى وسلم بجمعة عين ومنع دينه باسنادها المتصل دون
ما سياتي استثناءه من التقيد والتعاليق وتفسيرهما مقطوع
لتلقي الامة المعصومة في اجامها عن الخطا كما وصفتها صلى الله عليه وسلم
بقوله لا يجتمع اثم على صلواته لذلك بالقبول من حيث الصحة
وكذا العمل ما يمنع من نسخ او تخصيصه او نحوها وتلقي الامة
للغير المخط عن درجة التواتر بالقبول بموجب العلم النظري
كذلك الى ابن الصلاح حيث صرح باختياره والجزم بانه لو اورد
والا فقد سبغت الى القول بذلك في الحيز المتعلق بالقبول بموجب
الجمهور من الحديثين والاصوليين وعامة السلف لعل وكذا غيره
في الصحيحين ولفظ الا سناد الى اسماق الاسفوري في اهل الصناعة
مجموع على ان الاضمار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع
بصحة اصولها وتواترها ولا يحصل الخلاف فيها حال واثبات
صحة ذلك اختلاف في طرفها وروايتها قال من خالف حكمه
خير انها وليس له تاويل سابق للجمهور نعمنا حكمه لان لهذه الا
ضمار تلقته الامة بالقبول وقيل هو صحيح ظنا لانه لا يفيد
في اصله قبل التلقي لانه خير احاد الاضمار وهو لا يتعلق
بتلقيه قطعا وتصحيح الامة للجمهور المستقيم للشرط المعقضية

للصحة

للصحة انما هو يجري على حكم الظاهر كما تقدم في ثاني مسائل الكتاب :
وايضه فقد صح تلقيه بالقبول لما ثبت صحته ولذا القول لدى اي فخذ
تحقيقهم وكذا الاكثرين هو المختار كما قدمه اليه الامام النووي لكن
قد وافق اختيار ابن الصلاح جماعة المتأخرين مع كونه لم يورد
بتعليق الاجماع على التلقي بل هو في كلام امام احمد بن حنبل
قال لا جماع علماء المسلمين على صحته وانه هو في كلام امام احمد
وكذا هو في كلام ابن طاهر وغيره ولا يشك كما قال عطاء ان
ما اجتمعت عليه الامة اقوى من الاسناد ونحوه قول شيخنا الا
جماع على القول بصحة الخبر اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق
وكذا من القويحة المحتفة التي صرح غير واحد بافادتها العلم
لا سيما وقد انتم الهمد التلقي الا متغاف بالقرين وفي جملته
قد رخصت فيهما ورسوخ قدمهما في العلم وتقدمتهما بالمرتبة
بالصناعة وجودة تيمون الصحيح من غير ويلوعهما اعلى
المرا تنيب في الاجتهاد والامانة في وقتها على ان شيخنا
قد ذكر في توضيح الصحة ان الخلاف في التحقق لغطي قال
لان من جور اطلاق العلم فيده يكون نظريا وهو الحال
عن الاستدلال ومن ابي الاطلاق حصن لفظ العلم بالتواتر
وما عده عنده ظني لكنه لا ينبغي ان ما احتسب بالقوانين ارجح
ما خفي منها ولا جعل كونه نظريا وقيل في الصحيح لكل من
الجارى وسلم بعض شيئي وهو من يدعي ما في حديث
قد دوى حال كونه مضعفا بالنسبة لبعض من ناض منها واثبات
بذلك فيه تلقي كل الامة المشار اليه ومن تم استثناءه
ابن الصلاح من القطع بقوله سوى اخرف يسيرة قطعه

1957